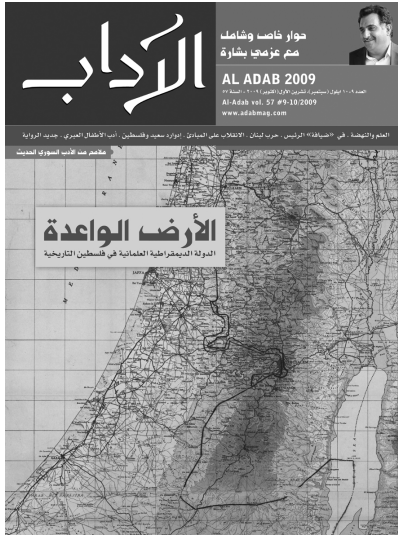


عن الدولة الديمقراطية في فلسطين: نقاش مع جليب الأشقر

سامي حسن ❖



فهو يميّز بين نوعين من اليوتوبيا: (١) يوتوبيا لواقعية وغير عقلانية، يمثّلها في رأيه خيارا «الدولة الديمقراطية» و«الدولتين»؛ (٢) يوتوبيا ثورية عقلانية واقعية تجسّدتها يوتوبياها التي تدعو إلى الدولة العربية الواحدة الفدرالية الاشتراكية. والسبب الوحيد الذي يقدمه لرفض خيار الدولة الديمقراطية باعتباره «يوتوبيا غير واقعية» هو رفض المجتمع الإسرائيلي لهذا الخيار.

ولكن هل ما ينطبق على مجتمعات العالم لا ينطبق على المجتمع الإسرائيلي؟ أو ليس الواقع، والناس جزء منه، في حالة حركة وتغيّر دائمين؟ أين قوانين الجدل حول التغيرات الكميّة والتحوّلات النوعيّة؟ وأين جدليّة العلاقة بين الوجود الاجتماعيّ والوعي الاجتماعيّ؟ إذا كان رفض المجتمع الإسرائيليّ لخيار «الدولة الواحدة» هو سبب رفض الأشقر لهذا الخيار واعتباره يوتوبيا غير واقعية، فإن عليه أن يتوقّف عن الدعوة إلى الخيار الاشتراكيّ في المجتمعات الرأسمالية (في أوروبا وأمريكا...) لأنها ترفضه اليوم وتؤيّد الخيار الليبراليّ!

نشرت الآداب في العدد الماضي ملفاً حول خيار «الدولة الديمقراطية في فلسطين» تضمّن رؤية الماركسيّ المعروف د. جليب الأشقر لهذا الموضوع، فانتقد خيار الدولة المستقلة والدولة الديمقراطية معاً بقوله: «إنّهما، معاً، ضربان من الخيال. ذلك أنّ علل مشروع الدولة المستقلة واضحة، وأولها أنّ الاعتقاد بأنّ دولة فلسطينيّة وطنيّة بإمكانها أن تكون مستقلة فيما هي تقع بين فكّي كماشة اضطهاديّة - أحدهما الدولة الصهيونيّة وثانيهما الدولة الهاشميّة - إنّما هو ضرب من الخيال الصرف»؛ أما خيار الدولة الديمقراطيّة ف«خياليّ بكلّ وضوح - وكيف يظنّ أحد أنّ جرّ الإسرائيليين إلى التخلّي عن 'دولة اليهود' التي هي العمود الفقريّ لإيديولوجيّتهم، من أجل دولة مشتركة ومساوتية مع كافّة العرب الفلسطينيين، غاية واقعية؟» واقترح الأشقر برنامجاً بديلاً يجمع بين «يوتوبيا ثورية واستراتيجية نضالية واقعية»، مؤكّداً أنّ «اليوتوبيا الوحيدة الجديرة بالهام النضال الثوريّ الفلسطينيّ والإقليميّ لهي مشروع التوحيد القوميّ الفدراليّ الاشتراكيّ العربيّ (مع الاعتراف ضمنه للأقليات القوميّة - أي ذات اللغة غير العربيّة - بحقّ تقرير المصير)». أما الإستراتيجية الثورية الواقعية للنضال الفلسطينيّ التحرريّ، التي يدعو إليها، فيمكن تلخيصها بما يأتي: العمل على تحويل عواصم المحيط العربيّ لفلسطين إلى «هانويات» من أجل ضمان قوة الدولة المستقلة التي ستقوم بعد تحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (وسيكون الأردن جزءاً منها)؛ وانصهار فلسطينيّ الشتات في النضالات الوطنيّة والطبقية في بلدان إقامتهم، إسهاماً في خلق تلك الـ «هانويات» العربيّة؛ ونضال الفلسطينيين في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ من أجل دولة المواطنة أو الدولة الثنائيّة القوميّة.

الحقيقة أنّ ما يستوقفنا في رؤية الأشقر ليس مجرد الاختلاف معها، بل المنطق الذي حكمه في صياغتها أيضاً.

❖ كاتب فلسطينيّ مقيم في دمشق.

أساس حلّ الدولتين، الذي كان قد رفضه واعتبره خيالياً أو يوتوبيا غير واقعية! كما أنّ الوثيقة تؤكد حقّ العودة الذي ترفضه اليوم غالبية المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك فإنّ هذا الرفض لم يَدفع بالأشقر إلى رفض «الوثيقة» كما فعل بخيار الدولة الديمقراطية. (وهذا ما يفتح الباب أمام السؤال الآتي: هل وجود حقّ العودة في «وثيقة الأسرى» وبالتالي في الإستراتيجية التي يقترحها الأستاذ جليبير، مجرد كلام، أي إنه غير مطروح للتطبيق على أرض الواقع؟).

ثم يقول الكاتب إنّ القضاء على الدولة الصهيونية وتحقيق الدولة الديمقراطية بالقوة مستحيل لأنّ إسرائيل نووية وتقف وراءها الإمبريالية. بالتالي يجب، في رأيه، العزوف عن هذا الهدف، والتفكير بهدف آخر هو: إقامة دولة للفلسطينيين بحدود ٦٧، مضافاً إليها الأردن بعد تحويلها إلى هانوي وتحويل العواصم العربية إلى هانويات، وإقامة دولة المواطنة أو الدولة الثنائية القومية في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨. لكنّ الإمبريالية، بلا شك، لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما سيحصل! فهل يتخلى جليبير عن إستراتيجيته نتيجةً لدعم الإمبريالية للدول التي يريد تحويل عواصمها إلى هانويات، كما فعل عندما اعتبر أنّ دعم الإمبريالية للدولة الصهيونية يجعل من تدمير هذه الدولة بالقوة أمراً مستحيلاً، وقاده ذلك إلى رفض خيار الدولة الديمقراطية؟!

ثم إنّ هناك سؤالاً آخر يطرح نفسه: أين تتعارض الإستراتيجية الثورية التوحيدية العربية، التي يدعو إليها الأشقر، مع خيار الدولة الديمقراطية؟ إذا كان الحلّ المهم البعيد الأمد، وأعني الفيدرالية الاشتراكية للشرق الأوسط، الذي دعا إليه الأشقر في مقابلة أجراها معه فوتي بنليسوي وأيكوت كيليس في ٢٠/٥/٢٠٠٨ (نشرت تحت عنوان «الولايات المتحدة تزرع بذور مأساة طويلة الأمد...») لا يتناقض مع حلّ الدولة العربية الاشتراكية الموحدة، فإنّ الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية لن تعوق هذا الحلّ الأخير، بل قد تكون عاملاً أساساً في دفعه إلى الأمام، لكونها ستقوم على أنقاض الدولة الصهيونية، رأس حربة الإمبريالية العالمية، المعادية لذلك الحلّ. وعلى الرغم من أنّ دعاة خيار الدولة الديمقراطية لم يطرحوا تصوّراً واحداً ومتكاملاً حول آليات العمل التي يجب اتّباعها، إلا أنّ المنطق يقول إنّ العمل من أجل هذا الخيار لا يتعارض مع مقاومة الاحتلال في الضفة وغزة، ولا مع النضال من أجل انتزاع حقوق المواطنة ومقاومة التمييز العنصري في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨، ولا مع تشكيل الفلسطينيين في الشتات لحركة قوية من أجل الدفاع عن جميع حقوق اللاجئين بما في ذلك حقّ العودة، ومشاركتهم في جميع نضالات الجماهير العربية.

دمشق

لكن، مهلاً. فالأشقر استحضر المنطق الشكلي فقط من أجل دحض مبررات خيار الدولة الديمقراطية، وسرعان ما تخلّى عنه عندما تعلّق الأمر بالخيار الذي يدعو إليه. هكذا عاد المفكّر الماركسي إلى منطلقه المادي الديالكتيكي، وراح يتحدث بثقة عن اليوتوبيا الثورية الملهمة، وإمكانية التغيير في المنطقة العربية والشرق الأوسط والعالم كلّ. إذاً، نحن أمام منطق يجمع بين الجدل والمثالي، والمادية والمثالية!

لقد فشلت الحركة الصهيونية في تحقيق «وعودها» بتخليص اليهود من حياة الغيتو، وكلّ ما فعلته أنها نقلتهم من غيتو إلى غيتو جديد - هو الدولة العنصرية. وسوف يدرك الإسرائيليون عاجلاً أو آجلاً ضرورة التخلّص من هذه الدولة التي لم تتوقف منذ قيامها عن زجّهم في أتون حروب متتالية، وجعلتهم يعيشون في حالة دائمة من الاستنفار والقلق والخوف من المستقبل. لذلك فإنّ التعريف بخيار «الدولة الواحدة» والدعوة إليها هما من الخطوات الضرورية لدفع الإسرائيليين إلى تغيير قناعاتهم. والحقّ أنّ الأشقر يقرّ بأنّ «يوطوبيا الدولة الديمقراطية أو الثنائية القومية ساعد على التقييف بضرورة تحطّي التشنجات القومية وعيش الناس على اختلاف مللهم وأديانهم وقومياتهم في بلد واحد...» لكنه يتجاهل علاقة هذا الكلام العضوية بخيار الدولة الديمقراطية، وأهميته في تحقيق هذا الخيار. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يصلح هذا التقييف كما يقول الأستاذ جليبير في جزء من فلسطين (أراضي ١٩٤٨)، ولا يعمّم ويفعل فعله في كلّ فلسطين التاريخية؟

ويتابع الأشقر: «رأى الحكيم [د. جورج حبش] أنه يتوجّب البدء بتحويل عمان إلى هانوي عربية كي يجد الكفاح من أجل تحرير غرب فلسطين عمقه الضروري. ولم تسقط تلك الإستراتيجية اليسارية الثورية، أسوةً بسابقتها القومية، بعد تجريبيها، بل إنها لم تُجرّب قطّ. فقد حال دون ذلك تضافر جهود الملكة الهاشمية القمعية الدموية، وجهود اليمين الفلسطيني الإحباطية والاستسلامية. وعلى العكس، فإنّ إستراتيجية اليمين الفلسطيني هي التي سقطت الآن سقوطاً ما بعده سقوط.»

حسناً، قد لا نختلف كثيراً مع هذا الكلام، ولكننا نقول إنّ النضال من أجل خيار الدولة الديمقراطية هو أيضاً لم يجرّب. فلماذا يقول الأشقر باستحالة تحقيقه ويحكم عليه بالفشل مسبقاً؟ مرةً أخرى، نحن أمام منطق انتقائي، يقيس بمسطرتين مختلفتين. وهذا ما تؤكد دعوة الأستاذ جليبير إلى تبني «وثيقة الأسرى» كاملةً، واعتبارها وثيقة معقولة، مع أنها تقوم على

وإذا انطلقنا من الإقرار بأن إستراتيجية «الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة» إستراتيجية عقيمة، إذ لا يمكن أن تقوم مثل هذه الدولة وتكون فعلاً «مستقلة» في الضفة والقطاع وحدهما، فلماذا ينظر البعض إلى دولة إسرائيل لتكون هي، لا الضفة الشرقية، الاستكمال الضروري؟ لم أقرأ سوى إجابة واحدة عن هذا السؤال، ألا وهي أن إزالة الاحتلال والمستعمرات في الضفة الغربية باتت مستحيلة. ويبدو لي من البديهي القول إن إزالة الاحتلال ومستعمراته لا تزال أيسر بما لا يُقاس من جرّ الإسرائيليين إلى القبول بدولة واحدة من البحر إلى النهر يتعايشون فيها مع كامل الشعب الفلسطيني على قاعدة الحقوق المتساوية (هل نسميها «إسرائيل»؟). وحقيقة الأمر أن دولة واحدة بين البحر والنهر، إن كان لها أن ترى النور في المستقبل المنظور (خلال بضعة عقود من الزمن)، فلن تقوم إلا على نكبة جديدة، أي على الطرد الجماعي، بحيث يضمّن الصهاينة غالبية يهودية ثابتة في الدولة الصهيونية الموسعة. أما غير ذلك فحلمٌ بحلم.

وهنا يكمن مصدرُ خلط الأخ حسن بين ما اعتبره يوطوبيا وما أرى فيه إستراتيجية واقعية. فإذا سلّمنا بفشل إستراتيجية «الدولة المستقلة في الضفة والقطاع»، يصبح السؤال هو: ما البديل منها؟ فبنقدي لأطروحة «الدولة الديمقراطية الواحدة من البحر إلى النهر» بوصفها أطروحةً يوطوبية، ميّزت بين مستويين من البديل، هما «يوطوبيا ثورية» من جهة، وإستراتيجية نضالية واقعية» من الجهة الأخرى، بينما خلط بينهما الأخ حسن، فظنّ أنني وقعت في خطأ منطقي بمواجهة يوطوبيا بيوطوبيا أخرى لا غير. والحال أن الإستراتيجية الواقعية كما شرحتها تقوم على ثلاثة مفاصل.

الأول هو ما أسميته «الحلقة الأضعف» أي المملكة الهاشمية. ولو انتبه الأخ حسن لمفهوم «الحلقة الأضعف» لأدرك أنني في صدق مناقشة إستراتيجية ملموسة، إذ إن موازين القوى البشرية هي التي تجعل من المملكة الحلقة الأضعف، في حين تجعل الموازين المذكورة من الدولة الصهيونية الحلقة الأمتن... وما لا يُقاس!

أما الفصل الثاني، فهو الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. فلم ينتبه الأخ حسن إلى أن السبب الأول في اعتباري «وثيقة الأسرى الفلسطينيين» أرضيةً مشتركة للنضال الوطني هناك هو أن الشعب الواقع تحت الاحتلال هو في أمس الحاجة إلى الوحدة الوطنية النضالية. والحال أن «الوثيقة» هي محطّ أوسع إجماع وطني في تلك الأراضي، بينما لا يتبنّى الشعار الذي يحبّذه الأخ حسن

أشكر للأخ سامي حسن جهده في قراءة مقالتي ومناقشتها. ويبدو لي من تعليقه أننا في صدق أمرين مختلفين: أولهما تباين في الموقف من أطروحة «الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين بين البحر والنهر»، وهو اختلافٌ اعتيادي في الآراء؛ وثانيهما قراءة مغلوطة، أو ناقصة، لمقالتي، تقتضي التصويب.

ملاحظتي الأولى هي أن الأخ حسن يغيب حجة رئيسية من حجبي، ألا وهي أن علاقة التكامل البشري بين جزئي فلسطين اللذين يقعان على ضفتي نهر الأردن، وتحديدًا بين الضفة الغربية المحتلة سنة ١٩٦٧ والضفة الشرقية التي أُطلق عليها اسم «النهر» لتمييزها من فلسطين (على الرغم من أنها تاريخياً جزء منها)، ليست بأقل أهمية من علاقة التكامل البشري بين الضفة الغربية والكيان الصهيوني. فالتكامل البشري بين المليونين ونصف المليون من الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، مضافاً إليهم المليون ونصف المليون تقريباً من قاطني قطاع غزة، وبين «فلسطيني الأردن» الذين يشكلون ما بين ٦٠ و٨٠ بالمئة من سكان المملكة الهاشمية الستة ملايين (ومعظمهم نازحون بالأصل من الأراضي الواقعة بين النهر والبحر)، لا يقل أهمية - إن لم يكن أحرى - من علاقة التكامل البشري بين سكان الضفة الغربية وسكان الكيان الصهيوني السبعة ملايين ونصف المليون، والذين لا يشكل الفلسطينيون سوى ٢٠ بالمئة منهم، أما الباقون فمن اليهود الإسرائيليين الذين لا نحتاج إلى وصف التنافر التاريخي بينهم وبين الفلسطينيين.

لقد قبل اليمين العربي والفلسطيني بسلم غرب نهر الأردن عن شرقيته، وبحصر تسمية «فلسطين» بالأرض الواقعة بين النهر والبحر، إن لم يكن بالضفة الغربية وقطاع غزة وحدهما، عندما قبلت المملكة الهاشمية نفسها بهذا الأمر - بعد أن كانت قد رفضت هذا السلم بضمها للضفة الغربية في العام ١٩٤٩ وبإصرارها على أنها جزء من أرضها بعد سنة ١٩٦٧، إلى حين قامت «الانتفاضة» آخر عام ١٩٨٧، فأعلن النظام الملكي سنة ١٩٨٨ فك الارتباط بين ضفتي النهر. وكان اليمين الفلسطيني يأخذ على اليسار الفلسطيني «تدخله في الشؤون الداخلية» للمملكة، في حين يدعو هذا الأخير إلى إقامة «هانوي» عربية في عمان كشرط لا غنى عنه لتحرير سائر الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني.

السكان لا تؤيد «الخيار الليبرالي» (هذا إذا كان المقصود هو الخيار «الليبرالي» الاجتماعي والاقتصادي؛ أما الخيار الليبرالي السياسي فأمرٌ آخر تماماً ولا يتعارض البتة مع الاشتراكية). وثانياً، أظهر التاريخ وما برح يُظهر (كما في أمريكا اللاتينية مؤخراً) أن الخيار الاشتراكي قادراً على إلهام الجماهير والحصول على الأكثرية، وهذا ليس بالتالي مجرد افتراض نظري مثل افتراض الأخ حسن أن اليهود الإسرائيليين سوف يدركون «عاجلاً أم آجلاً ضرورة التخلص من هذه الدولة» الصهيونية. وثالثاً، لن يفوت أيُّ عاقل أن استعداد الشعوب لاختيار الاشتراكية أعلى بكثير من استعداد شعب ما للقبول بالتحول إلى أقلية في دولة واحدة يشكل أعداؤه التاريخيون أكثرية سكانها! (وهنا يكمن فرقٌ أساسي بين أفريقيا الجنوبية التي قامت على استغلال الأقلية البيضاء للأكثرية السوداء، والدولة الصهيونية التي قامت على اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم تحقيقاً لدولة تتكوّن غالبيتها العظمى من اليهود).

وأخيراً فإننا لم أكتب أبداً «أن دعم الإمبريالية للدولة الصهيونية يجعل من تدمير هذه الدولة بالقوة أمراً مستحيلاً» كما نسب إليّ الأخ حسن، بل كتبت «أن المراهنة على القضاء على الدولة الصهيونية بالقوة العسكرية من الخارج إنما هي جنونٌ انتحاري» بسبب سلاحها النووي. وأضفت أن دعم الإمبريالية للدولة الصهيونية بالسلاح والعتاد يجعل من تفوق المحيط العربي عليها بالسلاح التقليدي «أمراً شبه مستحيل». أما القصد من كلامي فهو أن شرط القضاء على الدولة الصهيونية هو أن يُسهم فيه من الداخل جزءٌ مهمٌّ من سكانها، عرباً ويهوداً. وبديهي أن هذا القضاء لن يتم إلا بالقوة (حرب أهلية على الأقل) نظراً إلى طبيعة المجتمع الصهيوني.

هذا بالنسبة إلى الشقّ الإستراتيجي الواقعي الثوري (والواقعية الثورية تعمل على تغيير «الأمر الواقع» بما هو من باب الممكن في التاريخ المنظور). أما في الشقّ الطوبوي، فقد فات الأخ حسن أنني مع التسلح باليوتوبيا الثورية. وإذا كان لنا بالتالي أن نختار **يوتوبيا** ثورية ملهمة لنضالنا، فأفضلُ ألف مرة يوتوبيا ثورة الكادحين والكادحات المُفضية إلى جمهورية عربية اتحادية اشتراكية (بالمعنى الحقيقي للاشتراكية) على يوتوبيا «الدولة الديمقراطية بين البحر والنهر».

لندن

سوى أقلية ضئيلة (علماً بأن لدى هذه الأقلية مفاهيمٍ جدّ متناقضة لما هو مقصودٌ بالدولة «الواحدة» بين النهر والبحر). أما السبب الثاني، فهو أن «الوثيقة» تستند إلى الشرعية الدولية، بما يشكل رافعةً بالغة الأهمية لا بدّ للنضال الفلسطيني من أن يتسلح بها. (١) فبالرغم من أنني أرى استحالة إيجاد «دولة فلسطينية مستقلة» في الضفة والقطاع للأسباب التي شرحتها ونقلها عنّي الأخ حسن، فإنني أرى أن النضال من أجل فرض انسحاب الجيش الصهيوني إلى حدود ١٩٦٧، وتفكيك المستعمرات الصهيونية، وتفكيك جدار الفصل والضمّ، هو من الأركان الرئيسية للنضال في الضفة والقطاع، وغايته إقامة مناطق محرّرة إلى حين يسمح فكّ الطوق بخلق الظروف لإقامة دولة فلسطينية وطنية مستقلة لن تكتمل إلا بإعادة صهر ضفتي النهر. والملاحظ في هذا الصدد أن الأخ حسن يتجاهل نقطة أساسية في شرحي، تُشكل المحكّ الرئيسي للإستراتيجية، ألا وهي ترجمة الإستراتيجية بالمطالب الآنية للموسسة في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧: ففي حين أن الترجمة واضحة جداً في الإستراتيجية التي شرحتها، فإنها في استراتيجية «الدولة الواحدة» على أقصى حدّ من الإبهام.

أما الفصل الثالث، فهو النضال المعادي للصهيونية ضمن «الخط الأخضر»، أي ضمن حدود الدولة الصهيونية كما نشأت بعد نكبة ١٩٤٨. هنا أرى في برنامج كالذي صاغه عزمي بشارة، والداعي إلى استبدال «الدولة اليهودية» بدولة «لكل مواطنها»، أو ما طرحه هو نفسه وآخرون من «دولة ثنائية القومية»، البرنامج الأنسب. أما أن تكون القدرة على إقناع عذر واسع من اليهود الإسرائيليين بإقامة دولة ضمن «الخط الأخضر» على تلك الأسس أعلى بكثير (نسبياً) من القدرة على إقناعهم بإقامة دولة مماثلة بين النهر والبحر، فأمرٌ جليٌّ تماماً. ويردّ عليّ الأخ حسن قائلاً إنه إذا كانت حجتي أن اليهود الإسرائيليين لا يريدون الدولة الواحدة مع الفلسطينيين، فينبغي عليّ بالتالي أن أتخلّى عن النضال من أجل التغيير الاشتراكي في المجتمعات الرأسمالية لأن شعوبها «ترفضه اليوم وتؤيد الخيار الليبرالي». وردّه ينطوي على أخطاء ثلاثة:

فأولاً، تشير الاستطلاعات التي أجريت حول هذا الأمر في أكثر من دولة أوروبية، بما فيها بريطانيا وألمانيا، إلى أن غالبية

١ - وهذا ينطبق أيضاً على حقّ العودة، الذي هو حقّ غير قابل للنقض لا بدّ من أن يتسلح به النضال الفلسطيني. أما إذا تصوّر أحد أن حقّ العودة سيتحقّق في شكل عودة كافة «اللاجئين» إلى القرى والمنازل التي تركوها أو تركها آباؤهم أو أجدادهم سنة ١٩٤٨، فهذا خيال ساذج. ذلك أن انتصار حقّ العودة حسب القانون الدولي سيكون بتخيير الفلسطينيين بين العودة إلى الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ والحصول على تعويضات مع الاستقرار في البلدان العربية التي يقطنون فيها (وقد ولدوا فيها، إن لم يلد آباؤهم أيضاً فيها) بمساواة كاملة في الحقوق مع سائر سكانها. وهذا يعني أن حقّ العودة لا يجوز أبداً قبول التحجج به لرفض منح الفلسطينيين حقوقهم، بما فيها الحقوق البديهيّة، كما يجري في لبنان حيث تلتقي الموالاة والمعارضة على فرض الأبارتهايد على الفلسطينيين بذريعة رفض «التوطن» حرصاً على حقّ العودة.